محاضرات مقياس تاريخ الجزائر السداسي الأول

أولى علوم سياسية

المحور الأول: الجزائر أثناء الحكم العثماني

1-أوضاع الجزائر قبيل الالتحاق بالدولة العثمانية:

نتيجة ضعف دولة الموحدين وانقسامها، دخل المغرب الإسلامي مرحلة في غاية الخطورة تمثلت في المنازعات الإقليمية والعائلية على حد سواء وصل إلى درجة الاصطدام، الذي كانت له نتائج وخيمة على البلاد.

تجسد النزاع الإقليمي ببلاد المغرب الإسلامي في رغبة كل دولة (المرنيين في المغرب الأقصى، الزيانيين أو بني عبد الواد في المغرب الأوسط –الجزائر–، الحفصيين في المغرب الأدنى –تونس–) في السيطرة على المغرب الإسلامي بأكمله، إذ سعى بنو مرين إلى السيطرة على المغرب الكبير بيد أنهم اصطدموا بالحفصيين الذين كانوا يعتبرون انفسهم الورثة الشرعيين للموحدين، لكن الذي عان أكثر جراء هذه المنازعات بلاد المغرب الأوسط، أي دولة بني عبد الوادي، بحكم موقعها الوسطي من ذلك كثيرا فكانت تارة تصطدم بالمرنيين وتارة بالحفصيين مما جعل الحدود لا تعرف الاستقرار وتكون بين مد وجزر.

كانت من نتائج هذه الحروب المستمرة أن عمت الفوضى، ولم يحل القرن الخامس عشر حتى ظهر واضحا عجز ملوك بني عبد الوادي على فرض سيطرتهم على المغرب الأوسط بأكمله، ليس هذا فحسب بل لم يتمكنوا من فرض وجودهم بالناحية الغربية وبتلمسان إلا بعسر.

الأوضاع المتردية والفوضى السياسية العارمة كانت عاملا مشجعا للأطماع الصليبية، ونلمس ذلك من خلال ما قاله أحد كتاب البلاط الاسباني: " **إن بلاد المغرب بأكملها تجتاز حالة انهيار نفسي يظهر معها أن الله قد أراد منحها لصاحبي الجلالة**"، وهذا يصور وضع المغرب الأوسط (الجزائر) خلال الفترة التي سبقت الحملة الصليبية التي استهدفته وهو يلخص في ثلاث عبارات: تقهقر وفوضى وانحلال.

- **<u>الاحتلال الاسباني للشواطئ الجزائرية:</u>**

في الوقت الذي عرفت فيه بلدان الضفة الجنوبية للبحر المتوسط التقهقر والفوضى السياسية، كانت بلدانه في الضفة الشمالية تعرف النهضة، الاكتشافات العظمى، التوسع الاستعماري، فمن الأحداث البارزة التي شهدتها شبه جزيرة ايبيريا الوحدة السياسية، فلقد توحدت اسبانيا المسيحية

عام **1474م** بعد الزواج السياسي الذي تم بين فرديناند ملك أراغونة وبين ايزابيلا وارثة عرش قشتالة، وهو الأمر الذي سمح للإسبان بتركيز جهودهم في محاربة المسلمين بالأندلس، وإخراجهم من آخر معقل وهو غرناطة في **1492م**، ونقل الحرب من اسبانيا إلى بلاد المغرب وذلك بهدف تطويقه خوفا من إعادة الكرة واسترجاع بلاد الأندلس، وقد ساعدها بالإضافة الى الانحطاط العميق الذي عاشه المغرب هو عدم معرفة المغاربة استعمال الاسلحة الحديثة.

فقد استطاعت اسبانيا وفي ظرف قصير للغاية **1505-1511م** أن تطوق الساحل الجزائري عن طريق احتلالها لنقاط استراتيجية، فاحتلت: المرسى الكبير سنة **1505م**- تكمن أهمية احتلاله هو ضمان أمن اسطولهم-، بعد أن أصبح للإسبان قاعدة يرتكزون عليها جاء دور وهران وأرزيو التي تم احتلالهما في **1509م**، وكنتيجة لهذا الانتصار اعترف السلطاني الزياني بتلمسان بنوع من التبعية للإسبان، ثم تم احتلال بجاية في**1510**م. وتوالت سقوط المدن الساحلية الجزائرية الواحدة تلوى الأخرى: عنابة **1510م**، ودلس ومستغانم **1511.**

فوضى واضطراب أدى إلى ضعف وسقوط في يد العدو الاسباني المسيحي، وعدم القدر على صده أدى بالجزائريين إلى الاستنجاد بقوة اسلامية قادرة على مساعدته لاسترجاع أراضيه.

- **<u>الاستنجاد بالعثمانيين:</u>**

في ظل هذه الأوضاع العصيبة التي كانت تعيشها الجزائر، ذاعت أصداء الاخوة بربروسة بالحوض الغربي للمتوسط، نتيجة مساعدة البحارة العثمانيين لمسلمي الأندلس عقب سقوط غرناطة، وقد كان لهؤلاء قاعدة بحرية بتونس في ميناء حلق الوادي، وكانوا يمتلكون أسطولا بحريا يضم اثنتا عشر سفينة وألف رجل.

ففي عام **1512م** أي بعد عامين على احتلال بجاية شكل علماء وفدا لمقابلة عروج ليطلبوا منه انقاذ المدينة ومساعدة الأمير عبد الرحمان على استرجاعها، ولبى النداء لكنه في البداية فشل وفقد ذراعه لكنه أدرك وهو بقاعدته البعيدة حلق الواد أمر صعب، فقرر الانتقال إلى جيجل واستطاع أن ينتزعها من يد التجار الجنويين، وأضحت جيجل قاعدة انطلاق جديدة في حدود **1513م**. ورأى الاخوة بربروس أنهم غير قادرين وحدهم على طرد الاسبان من بجاية، فطلبوا من السلطان العثماني أن يمدهم بالعتاد فلبى نداءهم السلطان وأمدهم بالعدة والعتاد، كما استنجد بهما

سكان تلمسان وطلبوا من خير الدين وعروج باسم الاسلام القضاء على السلطان **أبي حمو الثالث** الذي تحالف مع الاسبان، وكانت النتيجة طرد الاسبان من تلمسان، لكن ذلك كلف عروج حياته سنة **1518م**، وقد طلب سكان تلمسان المساعدة بعد النجاح الهائل الذي حققه عروج وخير الدين في صد الحملة الاسبانية لاحتلال مدينة الجزائر سنة **1516م**.

2-خير الدين و انضواء الجزائر تحت لواء الدولة العثمانية:

بعد أن حرر خير الدين أغلب المدن الساحلية الجزائرية من الاحتلال الاسباني قرر الرحيل، وترك مدينة الجزائر للجزائريين ومن ينتخبونه منهم، فجمع أهل الجزائر، وأعيانها من العلماء والصلحاء، والمشايخ، ليخبرهم بعزمه لكن هؤلاء أصروا على اقامته في الجزائر، ووافقوا على اقتراحه بانضوائهم تحت راية الدولة العثمانية.

فوجه أعيان مدينة الجزائر سنة **1519م** رسالة إلى السلطان سليم الأول يناشدونه فيها الحماية و الانضمام للدولة العثمانية، وتعد هذه الرسالة أول وثيقة في تاريخ العلاقات بين الطرفين، ونجحت البعثة الجزائرية في تحقيق أهدافها، إذ سارع السلطان سليم الأول إلى منح رتبة **بايلرباي** إلى خير الدين، وهي رتبة تخول لصاحبها اختصاصات إدارية وسياسية واسعة ومتشعبة، كما تجعله قائدا أعلى للقوات المسلحة في إقليمه ممثلا للسلطان العثماني، وكان من مدلولات هذه الرتبة الرفيعة أن بلاد الجزائر أو المنطقة التي كان يحكمها خير الدين والتي قد يمتد إليها نفوذه ونفوذ خلفائه فيما بعد تصبح تحت السيادة العثمانية وأن أي اعتداء خارجي على أراضيها يعتبر اعتداء على الأراضي العثمانية.

- **<u>النظم السياسية:</u>**

مرت الجزائر منذ انضمامها للدولة العثمانية بأربع مراحل سياسية هامة هي:

- مرحلة البايلربايات (1519- 1587م)
- مرحلة الباشوات (1587- 1659م)
- مرحلة الآغوات (1659- 1671م)
- مرحلة الدايات (1671- 1830م)

فبما تميزت كل فترة؟

1-مرحلة البايلربايات(1519- 1587م):

خلال معظم فترة القرن السادس عشر كانت السلطة تمارس من طرف البايلربايات مباشرة أو عن طريق نوابهم، وكانت تصل سلطتهم إلى باشاوت تونس وطرابلس، وكانوا يتصرفون باستقلالية، ويتمتعون بثراء كبير، وقد طغت في هذه المرحلة فكرة مقاومة الاحتلال الاسباني، سواء على الأرض الجزائرية أو في البحر المتوسط، وظهر فيها تعاون وتفاهم بين مقر الخلافة اسطنبول والجزائر المنظمة حديثا للدولة العثمانية، إذ جمع الطرفين فكرة الوحدة الجهادية لمواجهة التوسعات الاستعمارية للقرن السادس عشر، فالمصالح مشتركة بين الطرفين والعدو واحد.

وقد حكم خلال هذه الفترة حوال **20 حاكما** عاد عدد منهم إلى الحكم مرتين أو أكثر، وكان عدد منهم يحملون لقب بايلرباي، آخرين عبارة عن خلفاء للبيلربايات ينوبون عنهم في الحكم عندما يستدعون من قبل السلطان.

كانت فترة حكم البايلربايات مرحلة تنظيم داخلي، ونشأة لنواة كيان سياسي بحدوده وعاصمته وأقاليمه، وبرز في المجال الإقليمي ومساهمة في رسم خريطة غرب المتوسط لصالح الدولة العثمانية، على حساب اسبانيا التي جنحت للسلم وعقد هدنة مع العثمانيين في **1580م**.

2-مرحلة الباشوات(1587- 1659م):

قرر السلطان **مراد الثالث** إلغاء نظام البايلربايات واستبداله بنظام الباشوات، وقد حمله لاتخاذ هذا القرار عدة أسباب، ولعل من أهمها خوف السلطة العثمانية في اسطنبول من تحول الجزائر نحوى الاستقلالية، خصوصا بعد أن عقدت الدولة العثمانية معاهدة مع عدوتها ومنافستها في البحر المتوسط إسبانيا في **1580م**، وبالتالي تحول مجال سياستها نحو المشرق، وأصبحت التحديات هنا ك تقضي منها حضورا أكبر، مما قد يشجع البايلربايات الذين كانت تخضع لهم تونس وطرابلس الغرب على ضم المغرب وتشكيل وحدة سياسية متماسكة تستقل عن مقر السلطة العثمانية في اسطنبول. ويبدو أن هذه المخاوف غذاها السفراء الغربيون بعاصمة الخلافة الذين كانوا يخشون من وقوع وحدة سياسية في الضفة الجنوبية.

كان الباشا يعين من طرف الباب العالي لمدة ثلاث سنوات مع امكانية التجديد، وقد قلصت الامتيازات التي كانت سابقا للبايلربايات وحصرت مهمته في جمع الضرائب والمحافظة على الأمن وتنفيذ تعليمات السلطان، وتجنيد الجيش أثناء الأزمات والجمع بين السلطتين المدنية والعسكرية.

دامت فترة حكم الباشوات ما يقارب **72 سنة** تعاقب على الحكم خلالها حوالي 27 حاكما عاد بعظهم إلى الحكم أربع مرات. سادت فترة الباشوات فوضى كبيرة وعدم استقرار، فالباشوات المعينين لمدة ثلاث سنوات تمكن قليل منهم من اتمام عهدته، فقد كانوا يضطرون أحيانا للهروب بعد صراعات مع الجيش الانكشاري أو طائفة رياس البحر، وقد أثر هذا الصراع على الجوانب الاجتماعية، فقد كان الباشوات كثيرا ما يلجؤون إلى فرض ضرائب على المدن والأرياف لمجرد شح أموال الخزينة، مما فتح المجال أمام التمردات التي تكاثرت في عهد الباشوات، وهذا الصراع أدى إلى اضعاف الدولة الجزائرية.

وعليه فإن نظام الباشوات الذي فرضه السلطان على الإيالة كان له نتائج وخيمة على البلاد والعباد، إذ تسبب في شيوع الفوضى والاضطرابات وفتح الباب للنزاع بين الباشا (ممثل السلطان) الذي لم يكن له دراية بشؤون البلاد والجيش الانكشاري والبحارة، واقنع هؤلاء بضرورة التخلص من ضغط الباشا فكانت ثورة الأغوات التي شكلت فصلا آخر من فصول تطور النظام السياسي في الجزائر خلال الفترة العثمانية.

3-مرحلة الأغوات (1659- 1671م):

في عام **1659م** قرر الجند حسم الصراع القائم بينهم وبين الولاة العثمانيين اي الباشوات، حيث قرر الديوان الغاء منصب الباشا واسناد السلطة الى قادة الجيش الانكشاري، ويمكن القول أن الجزائر دخلت مرحلة حاسمة مرحلة سيطرة فيها الجند على السلطة، ويعد الحدث منعرجا حاسما في تاريخ العلاقات بين الدولة العثمانية والمركز اذ كان تمردا واضحا على السلطان العثماني.

وكانت السمة البارزة التي ميزت عهد الجمهورية العسكرية هي عدم الاستقرار، وتوالي اغتيال الحكام اذ لم ينج حاكم واحد من النهاية الدموية، والحقيقة أنه من الصعب تفسير هذه الظاهرة، فقد أرجع البعض ذلك إلى تشبث الآغوات بالسلطة ومحاولة تمديد مدة الولاية المحددة بسنة واحدة، بينما أرجع البعض الآخر ذلك الى الديمقراطية القائمة على مؤسسة الجيش الانكشاري التي تسمح لكل

ضابط بالارتقاء إلى منصب الأغا الذي لا مما جعل كل أعضاء الجيش الانكشاري يطمحون للوصول إلى السلطة وكان ذلك سببا في تأزم الوضع السياسي.

4-مرحلة الدايات(1671- 1830):

لقد استفاد حكام الجزائر من تجارب الحكم السابقة في هذا البلد بحيث حاولوا ترضية السلطان العثماني وتقوية مركز الحاكم (الداي) وذلك عن طريق تعيينه في منصبه مدى الحياة، بناء على اقتراح من الديوان العالي وتعيين رسمي من طرف السلطان العثماني، وبكلمة مختصرة فإن الجزائر قد اصبحت دولة مستقلة عن الدولة العثمانية خاصة و أن الداي أصبح ينتخب من طرف الديوان العالي (المجلس) الذي صار بمثابة برلمان في عصرنا الحالي، والسلطان العثماني لا يلعب أي دور في اختيار داي الجزائر وينحصر دوره في اصدار مرسوم (او فرمان) لتثبيت اختيار الديوان العالي بالجزائر، وفي حالة شغور المنصب، فإن الديوان العالي بالجزائر هو الذي يختار خليفته بنفس الاسلوب الانف الذكر، وعندما حاول السلطان العثماني في عام **1711م**، أن يقوم بتعيين حاكم على الجزائر، قام الداي الجزائر: على شاوس، بطرده وتنصيب نفسه بدلا منه وعليه فان الدولة العثمانية قد اتحفظت لنفسها بسلطات شكلية في الجزائر تمثلت بصفة خاصة في الدعاء للسلطان العثماني في صلاة الجمعة، والاعتراف بمراسيم التعين والتعاون في مجال الحروب بحيث تقوم الجزائر بتقديم المساعدة العسكرية للبحرية العثمانية في حالة تعرضها لاعتداء خارجي **(كما حصل في معركة نافرين1827م)**

وبدون شك فإن **عصر الدايات (1671-1830م)** هو عصر القوة العسكرية، والحاكم هو الذي يختار وزراءه بحرية تامة ويشكل مجلس الدولة بأسلوبه الخاص.

الدولة الجزائرية في عهد الدايات تمتعت بحرية العمل في المجال السياسي وبنت جيشا قويا وعندها ميزانية مستقلة لا تقل عن ميزانيات الدول القوية في تلك الفترة، وقد كان الداي يعقد المعاهدات باسم الجزائر مع الدول الكبرى ويوافق على اعتماد القناصل في الجزائر بدون مشاورة الدولة العثمانية، ويعلن الحرب، ويستعمل العملة الخاصة بالجزائر، وهذه العوامل كلها تبين استقلالية القرار الجزائري.

- **<u>التنظيم الإداري للجزائر أثناء الحكم العثماني:</u>**

ذكر عمار بوحوش أن الدولة الجزائرية في العهد العثماني كانت عبارة عن جمهورية عسكرية تربطها بالدولة العثمانية علاقات دينية واتفاقيات شكلية، وقد اعتبر حكام الجزائر أنفسهم حلفاء للسلطان العثماني، ويتعاملون مع قادة الدول الأوربية بصفة مباشرة ويبرمون الاتفاقيات التجارية معهم ويتفاوضون مع جميع الدول انطلاقا من مبدأ الدفاع عن مصالح الجزائر وليس مصالح الدولة العثمانية، وتظهر هذه السياسة الجزائرية بوضوح في تجاهل الدول الأوربية للوجود العثماني بالجزائر وتعاملهم المباشر مع حكام الجزائر، وفي القرن التاسع عشر أقدمت فرنسا على إقامة علاقات دبلوماسية بينها وبين الجزائر مماثلة لتلك العلاقات الموجودة بينها وبين المغرب الأقصى الذي لم يكن خاضعا للدولة العثمانية .....

وباختصار فإن السلطة المركزية بالجزائر العاصمة هي التي كانت توجه دفة الأمور السياسية بالبلاد وحسب التقسيم الإداري الموجود في عهد الدايات، فإن الجزائر كانت مقسمة إلى أربعة مقاطعات إدارية تتمثل في الآتي:

1- **دار السلطان:** وهي عبارة عن مقاطعة إدارية توجد في الجزائر العاصمة ونواحيها، يوجد بها مقر نائب السلطان العثماني أو الداي، وتمتد من دلس شرقا إلى مدينة شرشال غربا ويحدها من الجنوب بايليك التيطري.

2- **بايليك الشرق:** ويعتبر أكبر الولايات المجودة في الجزائر حيث أنه يمتد من الحدود التونسية شرقا حتى بلاد القبائل الكبرى غربا، ويحده من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الجنوب الصحراء، وكانت قسنطينة عاصمة هذه المقاطعة.

3- **بايليك الغرب:** الذي عاصمته مازونا حتى سنة **1710م**، ثم مدينة معسكر، وعندما استرجعت مدينة وهران من الإسبان في سنة**1792م**، صارت هي عاصمة هذه المقاطعة وكانت هذه المقاطعة تمتد من الحدود المغربية غربا إلى ولاية التيطري شرقا، ومن البحر شمالا حتى الصحراء جنوبا، وتأتي في الدرجة الثانية من ناحية المساحة، أي بعد ولاية قسنطينة.

4-بايليك التيطري: كانت عاصمته المدية، وهو أًصغر ولايات ويحده من الشمال سهل متيجة ومن الجنوب الصحراء.

- **<u>التنظيم السياسي للدولة:</u>**

إن التنظيم السياسي للدولة الجزائرية في الفترة الاخيرة من العهد العثماني (عهد الدايات) كان كالتالي:

الداي: هو رئيس الدولة (الحاكم الأعلى) وهو القائد العام للجيش في البلاد، وبصفته المسؤول الأول عن السياسة المتمثلة في: تطبيق القوانين المدنية والعسكرية، توقيع المعاهدات، استقبال السفراء المعتمدين لدى الجزائر، اختيار وزراءه وحكام المقاطعات أو الولايات، والإشراف بنفسه على ارادات الدولة و خزينتها، وكان يساعد الداي الديوان وهو بمثابة مجلس الوزراء في يومنا هذا، و**الباي** وهو بمثابة الوالي في يومنا هذا، ويقوم بأعماله في الإقليم الذي يشرف عليه نيابة عن الداي الذي هو رئيس الدولة ورمز للسيادة.

المحور الثاني: الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي

1-أوضاع الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي:

وصف الوضع العام بالجزائر أواخر الحكم العثماني بالمرزي نتيجة لعدة أسباب، لعل أبرزها الضغط المالي الكبير الذي فرض على السكان خاصة بعد أن انعدمت فيه موارد القرصنة التي كانت تدر على الخزينة العامة مبالغا ضخمة، مما أرغم الدايات للتوجه نحو استغلال الموارد الداخلية للبلاد من أجل توفير احتياجات الدولة من الأموال، هذه السياسة الضرائبية المجحفة وغير العادلة التي طبقها الدايات أن ولدت في نفسية الرعية رد فعل قوى تمثل في ثورات القرن **19م** التي كادت أن تهدم أسس الحكم التركي.

تعود خلفيات هذا الضغط المالي أن الحكام ولمدة طويلة من القرن **16م** إلى أواخر القرن **17م**، تعودوا على أن أهم مورد لخزينة الدولة هو الغنائم التي يعود بها البحارة والاتاوات التي كانت تدفعها الدول الأوروبية، مما جعل بهؤلاء الحكام يصرفون نظرهم عن تطوير البنية الاقتصادية للجزائر ومن ثمة البحث عن موارد قارة داخل البلاد، إلا أن الأمور ازدادت تفاقما بعد الضعف والتدهور الذي أصاب الأسطول الجزائري نتيجة اختلال موازين القوى في منطقة البحر المتوسط لصالح الدول الأوربية وتحالفها على وضع حد لسيطرة الأسطول الجزائري على البحر الأبيض المتوسط، وهذا التحول كانت له انعكاسات على تناقص عدد الأسرى المسحيين مما حرم على الخزينة مبالغ مالية معتبرة.

كما أن دور الأتراك في تطوير البنية الاقتصادية لنيابة الجزائر كان سلبيا، إذ لم يساهموا اسهاما محسوسا وجديا في انفاق رؤوس الأموال التي جمعوها من القرصنة في تحسين أحوال البلاد وتطوير البنية التحتية، والتي تكمن من تحسين أوضاع المعيشية للمجتمع الجزائري، لهذا بقية الجزائر تحتل مرتبة ثانوية إذا ما قورنت بتونس أو طرابلس.

كما أن الحملات التي كانت تشنها الدول الأوربية الانجليزية والهولندية، وحتى الامريكية على الجزائر كان لها اثار مدمرة على الاقتصاد وعلى البنية العسكرية الجزائرية.

الأوضاع المتردية التي كانت تعيشها الجزائر كانت فرنسا على علم بها خاصة وأن فرنسا ربطتها علاقات مع الجزائر كانت ودية في البداية إذ كان لفرنسا مراكز تجارية و قناصل بالجزائر،

فاستغلت فرنسا هذه العلاقة وكلفت قناصلها وتجارها بجمع أكبر عدد ممكن من المعلومات على الجزائر لتستعين بها لتنفيذ مشروعها وهو غزو الجزائر.

2- العلاقات الفرنسية – الجزائرية قبل الاحتلال:

وصفت العلاقات الفرنسية الجزائرية على مختلف الأصعدة بأنها علاقات مميزة، إذا ما قورنت علاقات الجزائر مع بقية الدولة الأخرى وهذا التميز مرجعه المكانة و الحظوة التي أضحى يتمتع بها دبلوماسيوها وتجارها وقناصلها، بعد ابرام فرنسا لمعاهدة الامتيازات مع الدولة العثمانية في الثلاثينات من القرن **16م**، في عهد الملك فرنسوا الأول والسلطان سيلمان القانوني، إذ ضمنت فرنسا امتيازات سياسية وتجارية في كل الولايات العثمانية ومنها الجزائر، مثلا كانت لها مؤسسات تجارية في العديد من المدن الساحلية الجزائرية مثل: عنابة، القالة، القل،...، يمارس فيها التجار الفرنسيون مختلف الأنشطة الاقتصادية، وتتمتعوا في نفس الوقت من التسهيلات التي منحتها لهم السلطة الجزائرية.

وصلت العلاقات الفرنسية – الجزائرية إلى ذروتها أثناء الثورة الفرنسية **– 1789م**- باعتراف ايالة الجزائر بالجمهورية الفرنسية الجديدة في وقت كانت فيه تحت حصار أوربي محكم، وتطورت العلاقات بين البلدين إلى درجة أن منحت الجزائر الحكومة الفرنسية العديد من المرات قروضا بدون فوائد لشراء الحبوب الجزائرية، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل سارعت حكومة الجزائر إلى فتح الموانئ الجزائرية أمام التجار الفرنسيين بعد أن أغلقت في وجوههم الأسواق الأوربية.

بقيت العلاقات الفرنسية الجزائرية ودية إلى غاية الحملة الفرنسية على مصر سنة **1798م**، ومسارعة الباب العالي للضغط على حكومة الايالة لقطع علاقاتها مع فرنسا وإعلان الحرب عليها ولم تجد حكومة الداي مصطفى سوى الرضوخ للضغوطات العثمانية.

ونتيجة لذلك لم تستمر العلاقات الفرنسية الجزائرية على تلك الوتيرة والوشائج القوية التي ميزتها، وسوف تطفو على مسرح الأحداث العديد من المعطيات المتعلقة بالوضع الداخلي في فرنسا والمستجدات، والتطورات الجديدة التي أصبحت تتحكم في النظام العالمي الجديد وتوجهه، ومنها الايديولوجية الاستعمارية العدوانية التي بدأت تستحوذ وتسيطر على فكرة الطبقة السياسية الأوربية عامة والفرنسية خاصة منذ نهاية القرن **18م**.

وساهمت المرحلة النابليونية التي عاشتها فرنسا في ترسيخ هذا التوجه الذي تسلكه الحكومة الفرنسية في علاقاتها الخارجية، وبصفة خاصة العالم الإسلامي الذي كانت الجزائر جزءا منه، فقد خرجت فرنسا منهكة بعد سلسلة من المعارك ضد الممالك والإمبراطوريات الأوربية، فأرادت تعويض خسارتها هذه في القارة الأوربية، إلى التلطع والبحث عن مستعمرات جديدة تكون بعيدة عن أوربا والعالم الجديد فبدأ تطلعها يتوجه صوب المغرب العربي بالضبط نحو الجزائر.

3-المخططات الفرنسية لاحتلال الجزائر قبل 1830م:

إن تفكير فرنسا في احتلال الجزائر وسعيها الحثيث لتحقيق ذلك ليس وليد القرن **19م**، إنما يعود إلى عدة قرون.

بدأت الحكومة الفرنسية في تجسيد نواياها المبيتة ضد الجزائر منذ أواخر القرن **18م**، بالاستعداد والتحضير لحملة عسكرية، وذلك بجمع مختلف المعلومات السياسية والعسكرية والاقتصادية و الاجتماعية التي تخص الجزائر، وكان مصدر هذه المعلومات القناصل والتجار والأسرى والمبعوثين الفرنسيين الذين أقاموا في الجزائر، أو أرسلتهم الحكومة الفرنسية خصيصا للتجسس على قدراتها وامكانياتها.

وقد سارع كل واحد من هؤلاء في وضع المشاريع، والخطط الكفيلة بتدمير الجزائر و الفوائد التي تعود من وراء هذا العمل العسكري، إلا أن الظروف الداخلية والخارجية التي عرفتها فرنسا كانت دائما تحول دون تنفيذ مشروعها الاستعماري الاستيطاني، وبعد أن تجمعت لها كل المعطيات الآنفة الذكر المتعلقة بالجزائر وتهيأت لها الظرف الدولي استغلت مجموعة من الذرائع الواهية لتعلن الحرب على الجزائر سنة **1830م**، ومن بين أبرز هذه المشاريع ما يلي:

- **مشروع دي كارسي:** سمي كذلك نسبة لصاحب المشروع دي كارسي وهو: قنصل عام للحكومة الفرنسية في الجزائر الذي أقام في الجزئر مدة 8 سنوات **(1782- 1791م)** كقنصل عام للحكومة الفرنسية وقد مكنته هذه الاقامة من الاطلاع على الأوضاع الجزائر السياسية والاقتصادية والعسكرية عن كثب، وقد وضع مشروعين لاحتلال الجزائر الأول في **1782م** والثاني في **1791م**، وقد ضمن مشروعه معلومات عن تحصينات الجزائر، وعن

مدفعية الحصون، وعدد القوات البرية والبحرية التي تتوفر عليها الجزائر في تلك الفترة، والخطة العسكرية الواجب اتباعها في حالة قرار احتلال الجزائر.

- **مشروع بوتان:** سمي كذلك نسبة إلى صاحب بوتان، ويعتبر من اهم المشاريع الاستعمارية التجسسية التي وضعت عن الجزائر في القرن **19م**، اذا ما قرنت بالمشاريع التي سبقته، وذلك لغزارة ما ورد فيه من معلومات واحصائيات: سياسية واقتصادية واجتماعية و طبوغرافية، وحمل مشروعه عنوان **الاستعمار**، وقد اعتمدته وزارة الحربية الفرنسية في حملتها على الجزائر وذلك تباعا للخطة العسكرية التي وضعها للهجوم: مكان وتوقيت الانزال البحري، الجيش الضروري للحملة... .

4-أسباب الاحتلال الفرنسي للجزائر:

إن احتلال فرنسا للجزائر كان لعدة أسباب خفية ومعلنة عنها:

- **الأسباب الخفية:**

ترجع رغبة فرنسا لاحتلال الجزائر لعدة أسباب مخفية سياسية وعسكرية واقتصادية ودينية ويمكن اجازها فيما يلي:

- حكومة الجزائر التابعة للدولة العثمانية التي بدأت تنهار والدول الأوربية تتهيأ للاستلاء على الأراضي التابعة لها.
- المشاكل الداخلية التي عرفتها فرنسا خاصة بعد عودة الرجعية إلى الحكم، ورغبت الملك شارل العاشر في احراز انتصار باهر على الجزائر لإسكات المعارضة.
- الانهزامات التي تعرض لها الجيش الفرنسي في أوربا جعلته يفكر في انشاء محميات فرنسية في شمال افريقيا تمتد من المغرب الأقصى إلى مصر.
- تعتبر الجزائر مجالا خصبا لتنشيط الاقتصاد الفرنسي وذلك من خلال: الحصول على أسواق لتسويق منتجاتها، امتلاكها أراضي خصبة، الحصول على الغنائم من الخزينة... .

- الصراع الذي كان قائما بين الدول الأوربية والمسيحية والدولة العثمانية الاسلامية(صراع الأديان) الذي استغلته فرنسا لكسب الدعم الأوربي.

- **السبب المعلن أو المباشر:**

الذريعة الرئيسة التي تذرعت بها فرنسا الاستعمارية لاحتلال الجزائر هي المروحة، والسبب الذي أدى إلى هذه الحادثة هو قضية الديون التي كانت على الحكومة الفرنسية لصالح اليهودين الجزائريين بكري وبوشناق، إذ أن فرنسا كانت تماطل في عملية تسديد هذه الديون وقد أصرت الحكومة الجزائرية على أن تقوم فرنسا بتسديد هذه الديون إذ أنها كانت تعتبرها من صميم السيادة الجزائرية فما قصة هذه الحادثة؟

جل المصادر التاريخية ومنها الفرنسية تتفق على أن تاريخ حدوث هذه الواقعة كان أواخر شهر أفريل 1827م، وملخص الحادثة أنه حضر كما جرت العادة قناصل الدول الأجنبية المعتمدين بالجزائر لزيارة الداي بمناسبة العيد، ومن بين بينهم القنصل الفرنسي دوفال ودار الحديث بين الداي عن السبب الذي منع الحكومة الفرنسية من الرد على برقياته العديدة الخاصة بقضية الديون فكان جواب دوفال بمنتهى الوقاحة، وهذا ما جعل الداي حسين لم يتمالك نفسه من الغضب خاصة وان اهانة كانت امام جمع غفير من الناس فضربه بالمروحة، وهناك روايات أخرى تقول أن الضرب لم يقع أصلا ولكن وقع التهديد بالضرب.

هذه الحادثة مهما كان شكلها وطبيعتها، فإنها مجرد مكيدة كان يسعى اليها القنصل الفرنسي دوفال ومن ورائه حكومته في باريس لا سقاط الداي فيها، لأنه كان بالإمكان أن لا تحدث من أساسها لو كان رد القنصل مؤدبا ومحترما على سؤال الداي، الا أن الرد المهين استفز مشاعر الداي الذي شعر بالإهانة أمام أعضاء ديوانه والعديد من قناصل الدول الأجنبية.

ففي الحقيقة أن دوفال كان يقوم بتنفيذ مؤامرة متفق عليها مسبقا مع رجال حكومته بفرنسا بهدف خلق أي سبب أو حجة لإعلان الحرب ضد الجزائر قصد الاستلاء عليها، و فعلا هذا ما حصل ففي **16 جوان 1827م** أعلنت فرنسا الحرب على الجزائر الذي دام حوالي ثلاث سنوات انتهى هذا الحصار بإنزال القوات الفرنسية على مقربة من السواحل الجزائرية انطلاقا من طولون متجها نحو سيدي فرج غرب العاصمة وكان قائد الحملة دوبرمون.

5- الاحتلال الفرنسي للجزائر:

اتخذت فرنسا حادثة المروحة ذريعة لتحتل الجزائر فحاصرت ميناء الجزائر في **جوان 1827م**، دام هذا الحصار ثلاث سنوات هذه السنوات التي استغلتها للتحضير اللوجستيكي للحملة وعندما أصبحت جاهزة لشن حرب على الجزائر، أعلنت ذلك.

تجمع الأسطول الفرنسي في الميناء البحري الرئيسي طولون والمتكون من " المدافع، خيول، أسلحة، جنود(فرنسيين، أجانب، مترجمون، الكتاب، أطباء...إلخ"، أقلع الأسطول نحو الجزائر في **25 ماي 1830م** تحت قيادة الجنرال دي برمون، وأرسى بسيدي فرج – معتمدا في ذلك على التقارير والخطط التي وضعها قناصلها وجواسيسها – يوم: **14 جوان 1830م**، وبعد الوصول شرعت الفرق العسكرية بإنزال العتاد ومختلف التجهيزات ووزعت المهام، ومع زيادة الزحف الفرنسي، قابلته مقاومة جزائرية تحت قيادة الأغا ابراهيم صهر الداي حسين ووقعت معارك رهيبة، مثل معاركة سطاوالي، معركة سيدي خالف.

كان دخول العاصمة يوم **4 جويلية 1830م** والاستلاء عليها بعد مجازر، وفداء واستشهاد، وتم توقيع معاهدة الاستسلام بين الداي حسين وشارل العاشر أمضاها عنه الجنرال دي برمون يوم **5 جويلية** على شروط لم يحترمها الفرنسيين، وعاث الجيش الفرنسي في الأرض الجزائرية فسادا، ومارسوا سياسة استدمارية تعسفية لتدخل الجزائر عهدا جديدا سوف تتحمل أعباءه ومعانته أجيال متعاقبة.

لم يبقى الشعب الجزائري مكتوف الأيدي يتفرج على زحف الجيش الفرنسي بل قابله بمقاومة شرسة كبدته خسائر فادحة اضطرته في كثير من الأحيان إلى عقد اتفاقيات لكي يسترجع أنفاسه ويعيد هكيلة نفسه. و قد استخدم الشعب الجزائري عدة أساليب للتخلص من الاحتلال الفرنسي تمثلت في البداية بالمقاومة الشعبية المسلحة والتي استمرت طيلة القرن **19م**، ثم غير أسلبه وانتهج الأسلوب السياسي لاسترجاع السيادة وهي الأخرى لم تجد نفعا وأدرك الجزائريون أن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة، لتندلع بذلك ثورة في **1 نوفمبر 1954م** واستمرت إلى أن تحقق النصر واستعادة السيادة الوطنية.

6-مظاهر السياسة الاستعمارية الفرنسية:

أ- السياسة الاستيطانية الفرنسية:

ارتكز الاستعمار الفرنسي منذ المرحلة الأولى للحملة على الاستيطان كدعامة أساسية لمستقبله في الجزائر وايجاد مجتمع دخيل على الشعب الجزائري يكون حليفا للوجود العسكري، ولقد أدركت فرنسا أن لا تواجد لها في الجزائر، بدون مستوطنين مدنيين فرنسيين أو أوربيين يدعمون جيش الاحتلال، ولهذا فقد عملت فرنسا على تهيئة الرأي العام الفرنسي وحتى الأوربي عبر أساليب الدعاية والصحافة التي صورت المستعمرة الجديدة كالحلم القابل للتحقيق لكل المغامرين التواقين للثروة والحياة الرغدة.

ولهذا وزعت فرنسا في أوروبا المناشير ونحوها عارضة على الأوربيين بمختلف الوسائل الهجرة إلى الجزائر وشجعته على الخصوص هجرة الأوروبيين ذوي الأصول اللاتينية كالإيطاليين والاسبان والمالطيين، وكانت مصادر الثروة في الجزائر قد وعدت كثيرا من هؤلاء بمستقبل زاهر في التجارة والزراعة وغيرها، وذلك تحت حماية الجنسية الفرنسية.

كما أكد الرسميون في فرنسا على أهمية الاستيطان بضرورة ملازمته لكل اجراء عسكري، والذي من شأنه أن يساهم وبشكل فعال في ايجاد الحلول المناسبة لمشاكل فرنسا المتنامية، فعلى الصعيد الاجتماعي يساهم الاستيطان في تحويل وانتقال جزء من الشعب الفرنسي للاستقرار في الجزائر، كما سيعمل هؤلاء إلى جانب المستوطنين الأوروبيين على توفير المادة الاقتصادية الزراعية والصناعية القابلة التصدير عبر الموانئ الجزائرية باتجاه الأسواق الفرنسية.

وقد وعدت فرنسا بتقديم حكومتها حوافز مادية ومعنوية لتشجيع الهجرة. و لدفع هذه العملية أصدرت فرنسا مجموعة من القوانين لتشجيع الهجرة نحو الجزائر، ولم تقتصر عملية الاستيطان على الجزائر العاصمة بل بدأت توسع نحو الداخل ومن هذه القوانين:

- أصدر كلوزيل المتحمس بشدة للسياسة الاستيطانية والمشروع الاستعماري في الجزائر مرسوما في **شهر سبتمبر 1830** يقضي بمصادرة الأوقاف وأملاك الأعيان والدولة التركية وتوزيعها على جنوده والمهاجرين.

- انشاء مركز استيطان ولإنجاح هذا المشروع كلف الجيش الفرنسي بالمشاركة في العملية الاستيطانية وذلك بإنشاء المستوطنات وبناء المساكن وشق الطرقات وحفر الآبار وحتى استصلاح الأراضي مساحات كبيرة من الأراضي.
- أعلنت فرنسا في سنة **1834م** أن الجزائر تعتبر من ممتلكاتها تحت اشراف وزارة الحربية الفرنسية.
- بيع الأراضي بمبالغ زهيدة بالإضافة إلى معونات مالية وتقديم مساكن طبقا للمرسوم الذي أصدره بيجو سنة **1841م.**
- المرسوم الذي أصدره بيجو سنة **1844م** القاضي بمصادرة أملاك الجزائريين (سياسة الأراضي المحروقة) بانتزاع كل الأراضي الغير مستعملة.
- مرسوم سنة **1846م** القاضي بمصادرة الأراضي التي لا يقدم أصحابها عقد ملكية مستغلة.
- قانون الأهالي **1871م.**
- صدور قانون ينص على تقسيم الجزائر من الشمال إلى الجنوب إلى ثلاث مناطق وذلك بطلب من المستوطنين حتى يتمكنوا من فرض حكمهم المدني:
  - **منطقة مدنية:** حيث يتواجد المستوطنون.
  - **منطقة عسكرية:** وتشمل المناطق الجنوبية الصحراوية التي مازالت قيد الاخضاع العسكري وليس فيها معمر.
  - **مناطق مختلطة:** وهي مؤقتة يمكن تحويلها إلى مناطق مدنية.

ب- السياسة الاجتماعية و الثقافية:

ما إن استقرت السلطة الفرنسية في الجزائر، حتى شرعت إدارتها في تسخير عدد من كتابها وباحثيها، لإجراء دراسات في مختلف القضايا المتعلقة بالشؤون الجزائرية من عادات وتقاليد وأنماط المعيشة عن السكان، بمختلف مناطقهم مع التركيز على التاريخ الاداري والاجتماعي والاقتصادي، و

الهدف من كل ذلك هو مد الادارة الاستعمارية بالقوانين التي بفضلها ستحكم قبضتها على الجزائريين، ومن ثمة السعي إلى تدمير البيئة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الجزائري.

لقد شرعت الادارة الاستعمارية منذ الأيام الأولى لانتصابها على الأراضي الجزائرية في تحطيم وتدمير البناء العقائدي والفكري للمجتمع الجزائري المتمثل في الدين الاسلامي واللغة العربية، والسعي من وراء ذلك إلى خلق فئات اجتماعية منسلخة عن عاداتها وتقاليدها للقيام بأدوار ومهام معينة داخل المجتمع:

- حولت المساجد إلى كنائس وثكنات وخلق الكثير منها.
- استولت على الأوقاف رغم وعود دي برمون باحترام شؤون الدين الاسلامي.
- ضرب التعليم.
- سعت إلى تشويه القضاء الاسلامي، ومن بين القوانين التي أصدرتها قرار ينص على تحجيم دور القاضي المسلم.
- استعمال القيادات العربية في مهمة نقل المآثر والعادات الحضارية المختلفة وخاصة منها الفاسدة من فرنسا إلى الجزائر.
- ارسال الأطفال صغار وشببا للتعليم في فرنسا ليحقق من ورائهم جملة من الأهداف، و أخطرها تحويل هؤلاء الشباب إلى سلاح فتاك للتأثير الحضاري على الأهالي بشكل عام في المستقبل.
- قانون الأهالي وهو عبارة عن مجموعة قرارات واجراءات استثنائية اصدرها الفرنسيون لقهر الشعب الجزائري وابقائه تحت سلطتهم.

التعليم:

لم تولى السلطات الفرنسية في البداية اهتمام بالتعليم في الجزائر، بل ذهبت إلى أكثر من ذلك وهو الاستلاء على أهم مورد له وهو الأوقاف فانتشر الجهل والبؤس والفوضى، في حين أولت للتعليم الأوروبي اهتما بالغ ففتحت مدارس خاصة بالمعمرين.

أوائل الثلاثينات من القرن **19م** انشأت مدرسة تحت اسم: المدرسة العربية الفرنسية، ثم وسعت الادارة الفرنسية هذا النوع من المدارس على بعض المناطق، إلا أن الجزائريين كثيرا ما كانوا يتغيبون وهذا انطلاقا من معارضتهم للتعليم باللغة الفرنسية، و خوف الأولياء على أبنائهم من الغزو الفكري والديني.

ومع بداية الخمسينات أولت الادارة الفرنسية اهتمام خاص بتعليم بعض الجزائريين، لتحقيق أغراض معينة من ورائها ومنها: ايجاد طبقة من رجال الدين؛ حيث أدركت أهمية هؤلاء لدى الأعراش والمدن الجزائرية، وأدخلت بعض التعديلات على التعليم حتى يكون في خدمة مصالحها، وعليه فان الاهتمام الذي أعطته الادارة الفرنسية لتعليم الجزائريين لم يكن ذا فائدة، وهذا ما تعكسه نسبة الأمية الكبيرة التي كانت منتشرة في المجتمع الجزائري، فقد عملت تحت ثنائية متناقضة: فمن جهة عملت على تدريس اللغة العربية لمعمريها في حين تقضي على اللغة العربية الفصحى للجزائريين ونشر العامية، كما أدركت السلطات الاستعمارية على ضرورة نشر اللغة الفرنسية في أوساط الجزائريين فاللغة تعتبر الوعاء الأساسي لكل انتاج حضاري المنتج بهذه اللغة من دين وعلم وفلسفة وقوانين وأعراف وتاريخ وعادات وتقاليد وقيم.

كما كان للبعد الديني معالم واضحة في الحملة العسكرية على الجزائريين سنة **1830م** فخلال التحضير للحملة كان الكثير من المسؤولين الفرنسيين قد جلبوا معهم الكثير من القسيسين وعملوا على القضاء الديني الاسلامي.

ج- السياسة الفرنسية الاقتصادية:

- انتهجت سياسة سلب الأراضي من الجزائريين ومنحها للمهجرين واستغلت في ذلك عجز الجزائريين القاطنين في هذه الأراضي على تقديم عقد الملكية.
- مصادرة الأراضي كل من يقوم بعمل عدائي ضد الفرنسيين أو الأعراش الجزائرية الموالية لهم وكل من يساعد أعداء الادارة بشكل مباشر أو غير مباشر.
- مصادرة الأراضي المتروكة بورا بلا سبب.
- أما الزراعة فقد سعت الادارة الاستعمارية إلى توجيه الاقتصاد الجزائري نحو ميدان الزراعي، وبالتحديد التي تنتج المزروعات التجارية.

- أما الضرائب فقد حافظت السلطات الفرنسية في الجزائر تقريبا على نفس النظام الضريبي الذي كان سائدا أثناء العهد العثماني، وكان معظمه يعود إلى أصل ديني.

7-رد فعل الشعب الجزائري:

7 – 1 المقاومات لشعبية:

لم يبقى الشعب الجزائري مكتوف الأيدي أمام الزحف الاستعماري على أرضه وبلاده، بل واجهه منذ اللحظات الأولى لوصوله، وتمثلت بداية في المقاومات الشعبية المسلحة التي شملت الجزائر من غربها إلى شرقها، ومن شمالها إلى جنوبها، هذه المقاومة التي تعكس عدم قبوله ورفضه لهذا الدخيل عن ووطنه، وفي عرض بعضها:

مقاومة الأمير عبد القادر (1832- 1847م):

نتيجة لزحف الجيش الفرنسي وتصميم قادتها على افتكاك الأرض واستبعاد أبناء الجزائر، إلا أن الشعب الجزائري رفض الرضوخ وقاوم، ومن بينها مقاومة الأمير عبد القادر هذا الأخير الذي بايعه سكان الغرب الجزائري في **27 نوفمبر 1832م**، فدخل مدينة معسكر وجعها عاصمته ومنطلقا لنضاله ومبعث الدولة الجزائرية الفتية، فأسس مجلسا للوزراء ومجلسا للشورى ووضع قوانين مستمدة من الشريعة الإسلامية، وسك العملة باسمه وقسم البلاد إلى ولايات ونصب على رأس كل ولاية خليفة كما حدد الأهداف من المقاومة ومن تأسيس الدولة وحصرها في:

- نشر الأمن وتأديب الخونة العصاة.
- توحيد القبائل على مبدأ الجهاد.
- مقاومة الفرنسيين بكل الوسائل.

يمكن أن نميز أن مقاومة الأمير عبد القادر قد مرت بثلاث مراحل:

1- مرحلة الانطلاق والقوة (1832- 1837م)

ظلت فيها المبادرة العسكرية والتفوق على الأرض غالبا لصالح قوات الأمير، فلم تمض عليه سنتان في الحكم **(1832- 1834م)** استولى على ثلاث مدن رئيسية هي: تلمسان، المدية، مليانة، و حاول تحرير وهران، ومستغانم، وأرزيو، وشدد عليها الحصار، ولكن العدو جاء بالمدد وحصن نفسه واستعان بضعفاء النفوس، وبتوالي انتصاراته اضطر الجنرال ديمشال حاكم وهران أن يعقد مع

الأمير هدنة سميت بمعاهدة **ديمشال** وذلك في**26 فيفري 1834م**، اعترف فيها بإمارته على غرب ووسط البلاد مقابل اقراره لفرنسا بالسلطة على مدن الجزائر، ومستغانم، وهران، أرزيو... ، استغل الأمير المعاهدة أو الهدنة لتوسيع نفوذه وتأسيس جيش نظامي، وترسيخ قواعد الدولة الجزائرية الجديدة.

لم تستمر هذه المعاهدة مدة طويلة حيث سرعان ما نقضت السلطات الفرنسية المعاهدة السابقة مع الأمير بسبب تخوفهم من تزايد نفوذه فأعلن الحرب عليه لكن مع الانتصارات التي حققها الأمير بالغرب الجزائري، ومقاومة أحمد باي بالشرق الجزائري أدت بالسلطات الفرنسية إلى عقد معاهدة صلح **التافنة** في **30 ماي 1837م**، والتي بموجبها توقفت الحرب بين الطرفين فترة، واعترف كل منهما بمناطق نفوذ الآخر، وتبادلا القناصل واستغلها الأمير لتنظيم دولته وتعزيز جيشه، أما فرنسا فاستغلتها للقضاء على أحمد باي بالشرق.

2- مرحلة تنظيم الدولة (1837 – 1839م):

هذه الفترة وهي مرحلة الصلح التي استغلها الأمير لتنظيم دولته، وأحدث عدة تنظيمات هذا التوسع وهذا النشاط الذي قام به الأمير أثار مخاوف فرنسا خاصة بعدما قضت على مقاومة أحمد باي أدى بها إلى نقض المعاهدة.

لتدخل مقاومة الأمير إلى مرحلة الإبادة والاستسلام وهي **المرحلة الثالثة** من كفاحه **1839- 1847م**، وبعد عدة معارك شرسة خاضها الأمير ضد قوات الاحتلال المدعمة بالأسلحة المتطورة والثقيلة، وقع وثيقة وقف القتال سنة **1847م**. بشرط السماح له ومن معه باختيار منفاهم لكن فرنسا كالعادة تتنكر لوعودها وحيس لمدة خمس سنوات، وفي عهد الامبراطورية الثانية نابليون الثالث تم الافراج عنه وسافر غلى سوريا وبقى هناك إلى أن توفي.

مقاومة الأمير أحمد باي (1830- 1848)

شارك أحمد باي في مقاومة الاستعمار منذ البداية، فقد صادف وجوده في العاصمة عشية الاحتلال الفرنسي للجزائر، إذ شارك إلى جانب ابراهيم أغا في معركته ضد الفرنسيين في سيدي فرج وفي معركة سطاوالي في **19 جوان 1830م**، وذلك بطلب من الداي حسين ومع زيادة الزحف الفرنسي وانهزام المقاومة الجزائرية انسحب أحمد باي إلى قسنطينة وهناك بدأ مقاومته الفعلية التي كبدت

الفرنسيين خسائر فادحة، إذ حاول الفرنسيون في البداية أن يكسبوه إلى صفهم لكنه رفض واستمر في مقاومتهم، فكانت مواجهته الأولى مع المستعمر سنة **1936م**، وفيها انتصر أحمد باي وكبد الفرنسيين خسائر فادحة، أما المواجهة الثانية فكانت في السنة الموالية **1837م** بعد أن عقد الفرنسيين معاهد مع الأمير عبد القادر في الغرب معاهدة التافنة، لتفرغوا لقتال احمد باي في الشرق وفيها استطاع الجيش الفرنسي الاستلاء على قسنطينة، مما اضطر أحمد باي الى التوجه نحو الجنوب وبالضبط إلى منطقة الزيبان بلد اخواله وبقى هناك يقاوم تارة ينهزم وتارة ينتصر، إلى أن انتهى به المطاف الى الاستسلام في صيف **1848م**. وبقي تحت الاقامة الجبرية في الجزائر العاصمة الى أن توفي في **30 اوت 1852م**.